العشائر والدولة :

دروس مسيرة الاندماج السياسي ١٩٢١-٢٠٠٣

الديرة هي ميدان السياسات العشائرية. الاتحاد العشائري والحلف العشائري وما شاكل يمثل، في افضل الاحوال، شكلا لترتيب حل السياسات ما بين العشائر. المركزية السلطانية الامبراطورية كانت قابلة للتحقق في ظل بنى اقتصادية وسياسية وفكرية وقيمية انتهى عصرها منذ فترة طويلة. المركزية الملكية الاقطاعية للاطار الوطني برغم ايجابياتها على صعد متعددة وخصوصا فيما يتعلق بعدم احتكار الدولة لموارد الكيان المادية والسياسية أصطدمت موضوعيا بحدود منطقها الداخلي. فهي كانت خاضعة، من جهة، الى سيطرة مكونات محلية ممثلة بالشيوخ والرؤساء والزعماء المنخرطين في سياقات نظام اقتصادي وانتاجي شبه اقطاعي ومعرقل للتنمية. وتأرجحت، من جهة اخرى، ما بين الحل العنفي عبر الجيش والحل السياسي التمثيلي المحكوم، بدوره، بسيطرة تلك المكونات المحلية. اما المركزية العسكرية السلطوية فولدت محكومة بجوهر سياسات الجيش الفوقية القسرية والابوية وخضوعه ذاته الى منطق الولاءات والتضامنات العضوية الضيقة. واخيرا قامت المركزية الشمولية الطائفية، كليا، على قاعدة اخضاع كل الاطار الوطني وموارده السياسية والمادية والمعنوية الى منطق السيطرة الفردية والعائلية والعشائرية عبر تسويد آلية حكومية بيروقراطية شبه شاملة للملكية والاستثمار.

اذن، ماذا تقدم لنا هذه الانماط المذكورة اعلاه للاندماج السياسي وتشكيل الدولة المركزية من معانى ودروس معاصرة تفيد في تحديد الشكل السياسي الممكن، سلميا، القابل للحياة وفق مبادىء العدل والشرعية وانطلاقا من التعددية الاجتماعية في العراق؟

ان علة وجود كل مجتمع سياسي تكمن، قلبا وقالبا، في تثبيت اطار وقواعد العدل والسلام لكل الناس المنخرطين فيه. ولعل من الممكن ان يتحقق مبدأ العدل (بمعنى المساواة السياسية ومبدأ الشرعية) انطلاقا من اطار محلي تضامني صغير او ولاء قديم ما قبل وطني كالعشيرة، مثلا. وقد يكون مفهوم المساواة العشائرية نموذجا لنظام سياسي يحقق مبدأ العدل والسلام بطريقته الخاصة. يتحقق ذلك، مثل، حين تقوم عملية صنع القرارات السياسية داخل اطار العشيرة على مبدأ المساواة بما يخضع له الجميع وحين تنعدم فيه مظاهر المراتبية والتعسف السلطوي.

بيد ان كل ذلك يبقى، نظريا، وفي حدود العشيرة. اذ ان العشائرصارت ومنذ امد بعيد تحيا وفق علاقات تراتبية صارمة تميز بين الشيوخ – الاغوات وابناء العشائر والمساكين. وعلى كل حال، فحالما ينتقل الامر الى مناقشة العلاقات مع العشائر والقبائل الاخرى، تلك الواقعة على الحدود القريبة او البعيدة، فان اي اثر للمساواة فيما بين افراد العشائر المختلفة ينعدم تماما. بل بالعكس، تصبح القضية تعتمد على سياقات تتعارض تماما مع فكرة المساواة في الانتماء للمكان الواحد، كالمنافسة وروح التعصب للقبيلة والفخر بقوة ومنعة وامتيازات القبيلة وما الى ذلك. كيف الحال اذن بترتيب علاقات الانتماء الخاصة بكيان سياسي تنخرط فيه ليس عشيرة او مجموعة عشائر محدودة بل يتسم تعددية اجتماعية وسياسية وفكرية واسعة النطاق وعرضة المحتوى؟ من الواضح ان فكرة ارحب تسمح بادماج كل هذه المكونات على اساس قاعدة حاسمة من المساواة فيما بينها، لابد ان تقوم.

الاندماج والافتراق:

تتلخص دروس مسيرة الاندماج المتعثرة في العراق بما يلي:

١. ما من مؤسسة سياسية ذات طابع تمثيلي نشأت في التاريخ ولم تستند على فكرة سياسية اساسية تحسم مرجعية التواجد الاجتماعي المشترك في المكان. فلتحقيق عملية التمثيل السياسي لجماعة اجتماعية معينة لابد من تعليل وجود هذه الجماعة المشترك عبر تأسيس فكرة مناسبة لترتيب التفاعل القائم بين المنضمين الى هذه الجماعة. واذا كانت عملية التمثيل تخص مجتمعا متنوع المكونات فليس هناك من فكرة مناسبة لبلورة مرجعية العيش بسلام بينها غير فكرة الوطن الواحد، الدولة الواحدة والهوية الوطنية الواحدة.

طالما بقيت الفكرة الوطنية بمعناها الانساني العام مختطفة ومعلقة بالهواء فأن إحياء وإعادة تفعيل آليات اجتماعية- ثقافية وسياسية لا وطنية لتكوين الولاء وبلورة التضامن ستجري يوميا. هذه الاليات اللاوطنية فعالة لانها تنبثق على اسس عضوية قريبة ومباشرة، جريا على حقيقة او وهم صلات الدم والنسب والمذهب والطائفة والمنطقة وما شاكل. أي انها تقوم على كل الصور التي تتعارض ومنطق الثقة المتبادلة التي تتجاوز هذه الصلات وبما ينطوي على قاعدة المواطنة والانتماء لكيان اوسع والخضوع المشترك لفكرة ارحب. لذا فان اليات العشيرة والطائفة والقبيلة والمذهب والمحلة لا تمثل، لطابعها المرن و قديم العهد مجرد نظم قيم مهجورة. بل يمكن لها ان تحيا من جديد بل وكثير ما تمد واحدا او اكثر من ارواحها المتعددة بين مؤسسات سياسية حديثة كالدولة والاحزاب والمنظمات والادارة الخ. هنا بالذات يكمن، ايضا، سر عسر ولادة احزاب المصالح الاقتصادية السياسية المؤدلجة، أحزاب البرامج والمبادىء.

ان تنوع مكونات المجتمع العراقي بطوائفه وقومياته ومذاهبه يشكل، بلا شك، عنصراً غنياً ثقافياً وروحياً واجتماعياً، ولكن فقط اذا استثمرت هذه المكونات بعقلانية وعدالة وفي اطار سلام وطني بينها. ويمكن لهذه المكونات، بخلاف ذلك، ان تحمل في طياتها قنابل قابلة للانفجار والتدمير حين يتسلط عنصر من عناصرها على الكل المتنوع محتكرا موارد الكيان المادية والسياسية والقيمية ليعيد تشكيلها وتوزيعها على هواه. واذ يهيمن نمط عسكري فوقي وابوي على عملية ألاندماج الوطني في بلد متعدد المكونات الاجتماعية والولاءات التقليدية فان مصير الدولة برمتها سيخضع، كليا، الى هوى نخب طائفية، عشائرية وفئوية تخرج من صلب مؤسسات الجيش والشرطة والامن.

٢. بينما تشكل الولاءات والتضامنات العضوية المحلية واليات التعبئة السياسية المنبثقة من العشيرة والعائلة وذوي القربى وابناء المحلة مقومات متأصلة في مشروعات الاندماج السياسي الامبراطوي او الملكية الاقطاعية او العسكرية الفوقية او الشمولية الطائفية، فان الاندماج السياسي القائم على مشروع الدولة الوطنية يفترض انخراط الناس والمكان والدولة في كلٍ واحد على اساس فكرة الولاء الاساسي لمؤسسات سياسية لا شخصانية. علاوة على ذلك، فان آليات تكوين الوحدة والولاء السياسي الوطني في ظل تعدد وتشظي اجتماعي لا تنجح، بالضرورة، الا إذا تمكنت المكونات المختلفة من تعريف نفسها ومصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية، طوعيا، ضمن المشروع الوطني.

الدولة في العراق اذا اريد لها ان تتكون لابد، مصيريا، ان تتشكل مرجعيا وشرعيا مستقلة عن السلطة السياسية المتغير. بل لابد للدولة ان تكون مركزا للسلطة لا مطية له. ولابد ان تكون للدولة جوهرها ووظائفها المستقلة ليست فقط عن شخص الحاكم بل ايضا عن شخص المحكوم، لابد ان تكون مستقلة عن المجتمع وتابعة له في آن واحد، أي لها مؤسساتها القائمة على تخصصها الموضوعي كمرجعية مستقلة ولها معاييرها والياتها لحل المشاكل والازمات. بهذا المعنى فقط يمكن ان تتاح الفرصة للفرد والجماعة في العراق ان يحظيا بالاحترام الناجز وان يتخلصا تدريجيا من سلطة الولاءات والتضامنات الطائفية المذهبية والاثنية والقبلية وسواها. بهذا المعنى لابد من اقامة الدولة الوطنية في العراق باعتبارها مبنى للشرعية الوطنية ومؤسسة القانون الاساسي للبلاد ومرجعية دستورية وبنية لادوار سياسية متخصصة.

المؤسسة والمرجعية:

عند النظر لواقع الحالة السياسية في العراق ومستقبل تطوره على الطريق ألوطني الديمقراطي فمن الضروري رؤية بعدين اساسيين مختلفين، تحليليا، وربما تكتيكيا ايضا ولكن مترابطين استراتيجيا. البعد الاول يتعلق بضرورة خلق مؤسسات الحكم السياسي من حكومة ووزارات ومؤسسات ادارية وسياسية وغير ذلك مما يتطلبه أي نظام حكم. وبعد أخر يتعلق بخلق اساس مرجعية وشرعية الدولة، اساس التواجد المصيري المشترك لجماعات اجتماعية مختلفة يمكن ان تتفق او لا تتفق على العيش المشترك. فقبل ان يتفق س العراق على طريقة حكم الجماعة، عليهم ان يتفقوا اولا فيما اذا كانوا يشكلون حقا جماعة مشتركة. قبل ان يتفقوا على خلق اليات صنع القرارالسياسي المفروض على الجميع عليهم ان يتفقوا على مبدأ الانتماء المشترك. من هنا، فان اي ترتيب مقبل لنظام الحكم السياسي للكيان يجب، بالضرورة، ان يتمفصل على تنظيم اسس تكوين وقيام ومستقبل هذا الكيان. ان تكوين دولة قانون في العراق قائمة ليس مجرد على الاقرار الفعلي بالتعددية الاجتماعية والفكرية السياسية بل ايضا على المساواة السياسية التامة التي تصونها مؤسسات مستقلة هو المرحلة الاولى والاولوية الاساسية على طريق التطور السياسي الديمقراطي.

من المستبعد ان تقوم ألديمقراطية في اي مجتمع ما لم تحسم قواه الاجتماعية السؤال حول علة العيش المشترك، فكرة الانتماء الى كيان يضم الجميع بطريقة تدخل في وعي ومشاعر الافراد والجماعات عفويا و طوعيا لدرجة التلقائية والبديهية. فكيف يمكن لهذا المجتمع ومكوناته ان يقوم على تنظيم مؤسساته الديمقراطية ما لم يعرف الجميع انهم يخضعون لهذه المؤسسات بلا تفريق او تمييز؟ وان هناك (مساواة وطنية) لاغبار عليها تضم الجميع بلا استثناء؟ وان الفكرة الوطنية المرفوعة الى مرتبة القانون الذي يخضع له الجميع ؟

في عمق هذا السؤال مبدآن جوهريان يحكمان ويحتمان دولة القانون في العراق: العدل والشرعية. العدل يتجلى، عمليا، عبر حقيقة المساواة السياسية كما ينص عليها دستور البلاد وتعمل على تطبيقها ورعايتها مؤسسات دولة القانون السياسية والامنية. اما الشرعية فتتجلى، عمليا، عبر الممارسة الفعلية لمبدأ المساواة السياسية وكيفية تحققها بالمؤسسات. من بين الخصائص الاساسية للنظام الوطني الديمقراطي المستقر هو:

اولا، احتمال ضعيف للغاية لانفجار العنف الاجتماعي داخله.

وثانيا، اتسام النظام بدرجة واسعة من الشرعية السياسية، قيميا، واخيرا، فعالية اتخاذ القرار بالنسبة لمستويات النظام المختلفة .

تتمتع الخاصيتان الاولى والثانية باهمية فادحة بالنسبة لمصير الكيان المركزي العراق ومستقبله.

العدل والمساواة في ممارستهما السياسية المؤسساتية، فعليا، من خلال النظام الدستوري والانتخابي يشكلان العقبة الكأداء امام سيطرة مجموعة على اخرى. بيد ان شرط ذلم ان يقوم العدل والمساواة على توزيع عادل لموارد البلاد المادية والسياسية، مركزيا واقليميا ومنطقيا. هذا هو الطريق الوحيد لتفادي العنف والانشقاق الاجتماعي.

العمل بدستور منبثق من اجماع اجتماعي ووطني عام وانتخابات نزيهة والتزام قانوني ثابت بحريات الناس السياسية والمدنية، انتخابات يحترم نتائجها الجميع، هو الطريق الوحيد المتاح لتأسيس شرعية الدولة الوطنية والاساس الوحيد لتنمية الاندماج الوطني، سلميا وطوعيا.

تبين التجربة التاريخية المعاصرة في العراق، انه لا يمكن إقامة دولة القانون الوطنية بدون تحقق فكرة الوطن للجميع. الدولة التي لا تقبل فكرة أحتمالية التعاقب على نظام حكمها السياسي وادارتها قوى متباينة الايديولوجيات والمبادىء وتعتمد على قانون اساسي ينتظم فيه نشاط الجميع هي دولة لا وطنية بالمعنى التاريخي والانساني المباشر. وبهذا المعنى، فان الجماعة التي تنبذ فكرة السكن والعيش المشترك على قاعدة قانون اساسي واحد يحكم الجميع تنبذ فكرة الوطن الواحد لتحقق، بدل ذلك، فكر واحدية الدولة، طائفيا. السلام الوطني في العراق يمثل الصيغة العراقية المحلية لفكرة المساواة السياسية. والسلام الوطني زائدا تأسيس شرعية التعاقب على السلطة السياسية بصورة سلمية هما شرطا أي حياة سياسية انسانية متخيلة لعصر ما بعد الشمولية الطائفية.

٣. جل الاحزاب السياسية التي نشات في العراق وحتى تلك التي اراد قادتها ان تكون احزاب ديمقراطية كانت- ولاتزال- في غالبيتها احزاب ضعيفة القدرة، تنظيميا وسياسيا على تعبئة قاعدة جماهيرية لتتجاوز الولاءات التقليدية ولتسترشد حصرا ببرامج اقتصادية سياسية وايديولوجية. بينما يفترض أي نمو لسياق سياسي، وطني ديمقراطي ان تنشأ احزاب عريضة تضع هدف التغيير الاجتماعي والتحويل الوطني الديمقراطي للعراق موضع الاولوية الحاسمة. ومن الضرورة القاطعة، بالطبع، ان يتوجه ولاء كل التنظيمات السياسية في العراق اولا وقبل وكل شيء الى دولة القانون ومؤسساتها السياسية. مثل هكذا ولاء سيتطابق مع ماهية الهوية الوطنية المشتركة لمكونات العراق المختلفة. من هنا لابد للتنظيمات السياسية في العراق ان تكيف مراميها السياسية الهادفة- ضمنيا او بصراحة- الى تكريس نماذجها الخاصة للبديل السياسي والمرجعية السياسية ليتلاءم في الجوهر والاساس مع هذا الولاء.

ما من هوية جماعية تتشكل وتنمو إلا مع نمو ولاء الناس لها ونشوء منظومة قيم ومعايير ورموز مشتركة تربطهم معا. وفي العراق ترسخت العديد من القيم الاخلاقية والرموز الحضارية والمصالح الاقتصادية المشتركة منذ زمن طويل بين مختلف مكوناته الاجتماعية. وفضلا على وجود قواسم مشتركة فان ثمة معطى معاصراً فادح المعنى يمكن ان يشكل، اذا استثمر استثمارا صادقا، عنصرا حاسما من عناصر منظومة القيم والرموز الموحدة لكل مكونات العراق. يتمثل هذا المعطى بالمعاناة الدامية التي مرت باهل البلاد، على أختلاف ولاءاتهم واصولهم، على يد ألاستبداد الشمولي الطائفي. فضحايا العنف والقهر هم في كل مكان في العراق. ان أي بديل سياسي، قائم، مثلا، على وازع اخلاقي ديني مثالي (الحركات الاسلامية) او مثال ثوري تغييري راديكالي (الاحزاب الماركسية واليسارية اللبرالية) او دافع قومي عربي (الاحزاب القومية) او وازع قومي استقلالي (الاحزاب الكردية) لابد ان يتغير، داخليا، ليستند على وينطلق من الولاء لدولة القانون الوطنية. وفي هذا السياق فان اقامة محاكمات عادلة لمجرمي النظام السابق والعناية الخاصة بالمقابر الجماعية والسجون السابقة يمكن ان يقيم رموز مهمة على طريق خلق المعاني الوطنية المشتركة. ليس ثمة اسمى وامتن من اخوة المقهورين وضحايا الطغيان.

٤. ثمة علاقة تلازم ايجابية مباشرة- رغم انها غير مطلقة- بين تطور الدولة الوطنية سلميا وديمقراطيا وبين الاصلاح الاقتصادي. المقصود بالاصلاح الاقتصادي ظروف العراق هو الاصلاح الذي يحمل معانى انهاء الهمينة الاحتكارية للنظام السياسي على مصادر انتاج الثروة الوطنية، على الاقل على القسم الاعظم منها، وتحرير القوى الانتاجية للمجتمع المدني وعقلنة المالية العامة واصلاح النظام الضرائبي وتشجيع المنافسة الانتاجية عبر اليات السوق الحر. من المؤكد ان العلاقة بين التنمية الراسمالية وتطور الدولة الوطنية الديمقراطية ليست علاقة بسيطة سببية او ميكانيكية. فمجرد القول ان التطور الراسمالي يفتح الطريق- عفويا- للديمقراطية او يوسعها هو قول ليس له سند تاريخي او حتى منطقي. انما العلاقات الراسمالية- ايا كان مستوى نضج تطورها يمكن ان تندرج وتعمل في اطار انظمة سياسية مختلفة تتراوح في شموليتها وتسلطها وابتعادها عن الديمقراطية. ومن المفيد التذكير، ايضا، ان الديمقراطية كنظام سياسي، عمرها اقل من عمر الراسمالية والدولة الوطنية.

بيد ان تجربة نمو الدولة الوطنية، تاريخيا، وفي كل مكان تقريبا، تؤشر على تطورات اقتصادية سياسية لها اسقاطات عميقة على اشكالات الاندماج السياسي في العراق ونشوء مركزية الدولة. تتلخص هذه التطورات بان وجود ونمو قوى اقتصادية مستقلة عن السلطة السياسية المركزية سيمهد التطور الاجتماعي للحصول على تنازلات لبرالية خطيرة الاهمية تتصل بالغاء احتكار المركز السياسي للثروة الاقتصادية والزامه بتحقيق تمثيل سياسي دستوري ونشوء قوى سياسية نابعة من المجتمع المدني. الحصول على حقوق سياسية وحريات مدنية هو منتهى هذه التطورات.

وفي بعض البلدان التي ترعرت فيها الدولة الوطنية- وليس كلها- فان نمو الراسمالية كان يفضى تدريجيا الى نمو طبقة وسطى عريضة تتبنى مشروع تعميق التمثيل السياسي وصولا الى الديمقراطية السياسية.

ان تحديد دور السلطة السياسية ووظيفة الدولة ضمن البنية الاقتصادية للبلاد لا تعني، ابدا، نزع دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع بما فيه راس المال ودفع التنمية الوطنية. هذا التحديد يعني قطع دابر الهيمنة الاحتكارية الشمولية لنظام الحكم السياسي و اقتلاع الاسس الاقصادية والمالية لممارسة الاستبداد من جذوره. المطلوب هو تفكيك السيطرة الابوية الحكومية على موارد الكيان المركزي وليس تفكيك دور الدولة العقلاني في تنظيم الحياة الاقتصادية وتوفير حوافز النمو الديناميكي. وهذا سيفضي الى تقوية لا الى اضعاف الدولة الوطنية اذ أنها سترجع الى ممارسة دورها العقلاني وتنفيذ وظائفها الاساسية من توفير الشرعية السياسية والامن والسلام الوطني.

الدولة يمكن ومن الضروري ان تنجز بعض الادوار المهمة التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها او تلك التي لا يمكن ان يقوم بها انطلاقا من مبادىء العدل الاجتماعي والمساواة السياسية. ان أي تفسير لعملية تفكيك السيطرة الابوية الاحتكارية المركزية على الموارد الاقتصادية والسياسية للكيان المركزي باعتبارها اضعافا للدولة هو تفسير يفضي سياسيا الى فشل نمو كيان الدولة الوطنية واندماجها، طوعيا وسلميا. القاعدة الذهبية الحاسمة هي ان أي دور للدولة، كبير او صغير، في الحياة الاقتصادية يجب ان يخضع كليا لمنطق القانون والدستور والتمثيل السياسي. في هذه الحالة فقط يمكن توفر العدل والشفافية والمسؤولية في القوانين والسياسات الاقتصادية المتبعة.

الأحزاب والدولة
اقطاب التنظيمات السياسية في العراق ومشروع تأسيس هوية وطنية عراقية جديدة

تتسم التنظيمات الحزبية القائمة في العراق بتنوع شديد في قاعدة التعبئة التنظيمية والرؤية الفكرية والمناهج السياسية. فقسم مهم منها مثل حزب الدعوة، والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية، ومنظمة العمل الاسلامي وغيرها تمثل تنظيمات سياسية شيعية قائمة، فكريا و سياسيا، على مبادئ وتصورات ذات مضامين سياسية دينية. وهي قائمة، تنظيميا، على تعبئة افراد وجماعات من بين الشيعة حصرا، أي من بين ما يقرب من ٥٥ الى ٦٣ ٪ من سكان العراق وخصوصا في مدن جنوب العراق ومناطق بغداد الفقيرة.

وهذه التنظيمات الدينية الشيعية تستند، احيانا، على ارتباطات عائلية وعشائرية ومناطقية. وفيما حافظ بعضها على صلات وثيقة، فكريا وسياسيا ومذهبيا بالنظام السياسي الايراني فان بعضها الاخر صار يشدد منذ سنوات سابقة على طابعه الوطني العراقي منحيا جانبياً في الاقل نظريا- صفته المذهبية الشيعية. ربما يستمد هذا التوجه طاقته من قراءة مستقلة للتطور السياسي والفكري المعاصر في العراق. وبالذات من ادراك عناصر تميز ونمو الهوية العراقية للشيعة ورغبة الاغلبية العظمى منهم في ان يروا مستقبلهم ضمن الكيان العراقي وليس خارجه كتابع للنظام الايراني. فلعل هذا التوجه لدى تلك التنظيمات قابل للتعمق من الناحية النظرية. بيد ان هذه التنظيمات ستجد صعوبة بالغة، ربما مستحيلة، في كسب جماعات اجتماعية من خارج البنية السكانية الشيعية. ثمة تحديات تنظيمية وايديولوجية عميقة لا طاقة للعديد من قادة تلك التننظيمات على مواجهتها. ثمة، على العكس، صعوبات جمة في كسب ابناء الشيعة انفسهم وزجهم في سياقات سياسية ايجابية لصالح بناء دولة ما بعد الاستبداد، كما تريد الكثير من التنظيمات الشيعية.

ليس كل الشيعة منضوين في هذه التنظيمات. فبينما ينخرط قسم من الشيعة في احزاب وتنظيمات لا دينية، علمانية او عشائرية او غيرها فان اعداداً كبيرة منهم لا تزال، اذن، تحيا خارج السياقات السياسية. ثمة مئات الالاف ان لم يكن بضعة ملايين من ابناء الشيعة غارقين في حالة تهمش متعدد الابعاد والمستويات ابتدات وتعمقت مع سياسات نظام صدام حسين. لكن حالة التهميش لم تتوقف بعد سقوط النظام ولم تتحول، بالتالي، الى حالة اندماج تنموي، سياسيا واقتصاديا وثقافيا. والى ان يحصل فان الافا من الشيعة خصوصا من الجيل الشاب سيكونون عرضة مناسبة تماما للتعبئة المتطرفة، سياسيا وتنظيميا. ومن ناحية المرجعية المذهبية فهناك ما لايقل عن اربع مرجعيات مهمة يتوزع عليها ابناء الشيعة، دينيا. بيد ان آية الله علي السيستاني يحتل، الان، موقعا بارزا بين هذه المرجعيات. وهو يوصف باعتداله وسعيه لتحقيق اقصى ما يمكن من فصل القوى والميادين ما بين المجال الديني والمجال السياسي عبر تشديده على مبدأ التقية الدينية وانطلاقه من مبدأ الوطن العراقي الواحد. ومن الناحية الحزبية الاستراتيجية يمكن النظر الى كل التنظيمات السياسية الشيعية كاطار واحد قابل، على المدى القريب، ليس للتوحد والاندماج التام بل للانخراط في تحالفات استراتيجية وخطط سياسية مشتركة.

اما الاحزاب الكردية، فبرغم وجود عدد كبير منها وبالذات في المنطقة الكردية، فان الحزبين، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يهيمنان على الولاء السياسي لاغلبية الاكراد. ويتحقق هذا الولاء فعليا ضمن الجغرافيا السكانية للاكراد التي تشكل ما يقرب من ١٥ الى ٢٢ ٪ وخصوصا في مدن اربيل والسليمانية ودهوك وكركوك والموصل. واذا نحيت الارتباطات العشائرية والمناطقية التي تسم هوية هذين الحزبين بقوة فان بالامكان النظر اليهما سياسيا، ايضا، بمثابة حزب واحد. فكلاهما يعتمد، تنظيميا وسياسيا، على تعبئة جماعات ومصالح اثنية كردية بالاساس. ويتبنى كلاهما سياسات اقتصادية ورؤى ايديولوجية متقاربة.

ولكن خلافا للتنظيمات الشيعية التي يبقى خطابها مشوبا بغموض محير للموقف من والعلاقة ما بين الدين والدولة والحريات المدنية فان هذين الحزبين سوية مع اكثر التنظيمات الكردية باستثناءات محدودة يحملان منظورا علمانيا لدور الدين والدولة والسياسة. فضلا عن ذلك، فان فترة ١٩٩٢-٢٠٠٣ قد شهدت وضعا استقلاليا فعليا للمنطقة الكردية عن المركز في بغداد وان كانت خاضعة، ماليا وحقوقيا لاشراف الامم المتحدة . وقد اتاح هذا الوضع الاستقلالي لاسميا بعد توقف المنازعات المسلحة المساوية بين الحزبين في عام ١٩٩٧ نموا مذهلا في حركة المجتمع المدني وقيام مساحة لابأس بها من الديمقراطية السياسية والاجتماعية. وانطلاقا من ابعاد قائمة ضمن هذه المساحة هناك نقاط تماس قوية بين القوى الكردية والتنظيمات العربية العلمانية ربما ستفتح الطريق الى تحالفات استراتيجية مهمة.

اعادة اعمار العراق تحد من نشاطها

الحرب على العراق زادت من قوة القاعدة

تقرير دولي

قال المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في تقريره السنوي الصادر يوم الأربعاء إن حرب العراق اسهمت في ارتفاع اعداد أعضاء تنظيم القاعدة، ورفعت من همة وإرادة هذا التنظيم.

وذكر التقرير السنوي الصادر من هذا المعهد، المتخصص في الأبحاث العسكرية تحت عنوان (التوازن العسكري لعام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤) أن تطمينات واشنطن بعد الحرب على العراق بأنها نجحت في الحرب على الإرهاب تعتبر (ثقة مفرطة).

ومن الممكن أن يمثل التقرير، لما له من مصداقية واسعة في تحديد القدرات العسكرية للدول والجماعات المتشددة، ذخيرة لمنتقدي الغزو والاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق، والمساعي اللاحقة في إعادة اعماره.

وأوضح التقرير أن على واشنطن فرض الأمن في العراق منعا من تحول هذا البلد إلى (قضية دعائية لصالح الإرهابيين المتشددين).

نتائج التقرير تبرز أهمية إعادة اعمار العراق ومناطق النزاعات الأخرى، وأن (المخططين العسكريين والقائمين على تنفيذ القانون يدركون تماما العواقب الناجمة عن دول منهارة

الخبير ماغنوس رانستورب

واشار التقرير إلى أن (بناء الدولة) يعد القضية الأولى في العراق، وربما تطلب الأمر قوات أكثر مما كان مخططا له في السابق.

وقال التقرير: (في الجانب الإيجابي حرمت الحرب على العراق تنظيم القاعدة من مورد محتمل لأسلحة التدمير الشامل، كما أعاقت الدول التي تكفل الإرهاب عن الاستمرار في مساندتها).

ويضيف التقرير: (على الجانب السلبي فقد اشعلت الحرب على العراق مشاعر غضب متطرفة بين المسلمين، مما زاد من قدرة القاعدة على الحصول على مجندين جدد، وقويت معنوياتها، وتزايدت، وإن على نحو طفيف، قدراتها على تنفيذ عمليات).

وتابع المعهد في تقريره قائلا: (وربما كان الانعكاس الفوري للحرب عزل تنظيم القاعدة بشكل أكبر عن أي دول يحتمل أن تساندها، لكنها في الوقت نفسه عززت صفوفه وشحذت إرادته).

وقال ماغنوس رانستورب خبير ظاهرة الإرهاب في جامعة سانت أندرو في بريطانيا إن نتائج التقرير تبرز أهمية إعادة اعمار العراق ومناطق النزاعات الأخرى، وأن (المخططين العسكريين والقائمين على تنفيذ القانون يدركون تماما العواقب الناجمة عن دول منهارة).

وأكد هذا الخبير على أهمية أن وعي الساسة لمسؤولياتهم من خلال تنفيذ عمليات إعادة الإعمار بشكل متواصل وعلى مدى طويل في الدول التي مزقتها الحروب (حتى لا تسقط مجددا في الفوضى أو تصبح مرتعا للإرهاب).

وذكر التقرير أن الحملة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة أدت إلى القبض على بعض زعماء القاعدة وحرمت التنظيم من قواعده بأفغانستان، لكنها أيضا أجبرت التنظيم على أن الميل إلى (العملية) والوتيرة الأسرع في التحول والتشكل، مما زاد من صعوبة الكشف عن نشاطاته وهوية افراده وبالتالي تحييدهم.

وأوضح التقرير أن نحو ١٨ ألفا من قدامى مقاتلي القاعدة الذين تدربوا في معسكرات التنظيم في أفغانستان ربما ما زالوا فعالين ونشطين في انحاء مختلفة من العالم مع استمرار تجنيد أعضاء جدد بعد الحرب على العراق.

واعتبر التقرير أنه بسبب طبيعة التنظيم الدينية المشددة (صار من غير الممكن ترويض القاعدة أو السيطرة عليها من خلال تسوية سياسية أو بوسائل حل المنازعات).

ودعا المعهد في تقريره الدول الغربية إلى بذل المزيد للتواصل مع الدول الإسلامية والأقليات المسلمة التي تعيش على أراضيها دعما لجهود (القضاء على الأسباب المتأصلة للإرهاب)، وخاصة بعد الحرب على العراق التي (أدت بلا شك إلى تباعد أكبر بين الإسلام والغرب).

وأوصى المعهد بمضاعفة الجهود لحل الصراعات المحلية كالصراع الإسرائيلي الفلسطيني حتى لا تسقط منظمات متشددة مثل حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في شباك تنظيم القاعدة.